الفلاحة والتنمية المحلية بالمغرب، إقليم وزان نموذجا

Agriculture and Local Development in Morocco, Ouezzane Province as a model

أ.عبد الوهاب الحبيب، باحث في سلك الدكتوراه، جامعة ابن طفيل– المغرب

ملخص: إن واقع وآفاق التنمية المحلية بإقليم وزان تبقى رهينة بنوعية المشاريع والبرامج التي يتم تبنيها وتطبيقها وإنجازها من قبل الفاعلين، ومدى تعامل الساكنة المحلية مع هذه البرامج، وبالتالي إما المشاركة الإيجابية في إنجاحها أو إفشالها، ومن هنا لابد من تبني المقاربة النسقية التشاركية.

إن آفاق التنمية بمنطقة الدراسة تواجهها مجموعة من الصعوبات التي تحول دون تحقيق تنمية محلية حقيقية، بالرغم من الموارد المختلفة التي تتوفر عليها المنطقة، والتي يجب تثمينها واستثمارها بشكل مستدام، مما يشكل بداية إخراج المنطقة من عزلتها ودمجها في إطارها الحقيقي، حتى تتماشى ومكانتها التاريخية، مع الحفاظ على خصوصية المنطقة ومواردها الطبيعية.

الكلمات المفتاحية: التنمية، الفلاحة، الموارد، التدبير التقليدي، المقاربة النسقية التشاركية.

Abstract: The reality and prospects of local development in the province of Ouezzane are dependent on the quality of projects and programs that are adopted and implemented by the actors, as well as the extent of dealing of the local population with these programs; thus either positive participation in success or failure; hence the adoption of participatory systematic approach is necessary.

The development prospects in the study area face a number of difficulties that prevent real local development, despite the different resources available to the region, which must be valued and exploited permanently, this can take the region out from its isolation and become integrated in its real setting in order to go along with its historical position, with keeping the distinctiveness of the region and its natural resources.

Keywords: Development, Agriculture, Resources, Traditional Management, Participatory systemic Approach.

مقدمة:

تشكل الفلاحة النشاط الاقتصادي المهيمن داخل المجال المدروس، خصوصا الفلاحة ذات الطابع المعيشي الموجهة للاستهلاك الذاتي، فجل السكان النشيطون يمارسون الأنشطة الزراعية وتربية المواشي، إلا أنه في السنوات الأخيرة برزت إلى حيز الوجود مجموعة من الأنشطة الجديدة بإقليم وزان، همت بالخصوص القطاع الثالث والمتمثل في التجارة والخدمات.

إن تراجع الأنشطة الفلاحية وظهور أنشطة جديدة، جاء نتيجة تخلي بعض السكان عن النشاط الفلاحي، بفعل تراجع مردوديته وأرباحه، نتيجة الاستغلال المكثف وتوالي الفترات الجافة؛ مما أثر على خصوبة التربة، فقلت جودتها وتراجعت قدرتها الإنتاجية.

إن عدم قدرة النشاط الفلاحي على استيعاب فائض اليد العاملة دفعت بالعديد من أبناء المنطقة المدروسة إلى الهجرة نحو المدن المجاورة، وترك العمل الزراعي أو التحول إلى أنماط أخرى من الإنتاج، كالانخراط في بعض الحرف التقليدية اليدوية أو ممارسة النشاط التجاري بالأسواق الأسبوعية أو إقامة بعض الدكاكين بدواوير المجال المدروس، فحلت العلاقات التجارية محل العلاقات الأبوية التي كانت متوارثة منذ عدة قرون(باران، لاكوست وايف، ص7).

توجد عدة اعتبارات وراء اختيار مجال الدراسة، باعتباره مجالا يعتمد أساسا على النشاط الفلاحي، بالرغم من الإكراهات التي يعاني منها، خاصة ما يتعلق بالمستوى التعليمي وانتشار البطالة، وسوف نحاول من خلال هذه الدراسة تشخيص الواقع الفلاحي بمنطقة وزان ودورها في التنمية المحلية.

أولا: الإطار المنهجي للبحث

1.إشكالية الدراسة:

تمثل الفلاحة أساس العملية الإنتاجية بمنطقة وزان، إذ يعتمد عليها في تحقيق التنمية المحلية، لكن في المقابل تعاني من مجموعة من الإكراهات التي تحد من فعاليتها وأهميتها. وفي هذا الإطار سنعالج إشكالية تتعلق بمدى مساهمة الفلاحة في تحقيق التنمية المحلية وتحريك عجلة الاقتصاد المحلي بمنطقة وزان، لما لها من دور كبير في التنمية، وذلك من خلال الإجابة عن التساؤلات التالية:

-ما دور الفلاحة في تحقيق التنمية المحلية؟

-ما الإكراهات التي تواجهها؟

-هل ساهمت فعلا في تغير واقع الاقتصاد المحلي؟

2.الهدف من الدراسة:

تسعى هذه الدراسة إلى الوقوف على مدى مساهمة الفلاحة في التنمية المحلية بمنطقة وزان، وإبراز بعض الصعوبات والمعيقات التي تحول دون تحقيق ما تتمناه الساكنة من الفلاحة، لذا حاولت هذه الدراسة تحقيق الأهداف التالية:

-معرفة مكامن الضعف والقوة داخل منطقة الدراسة.

-رصد آفاق التنموية.

-تحديد العوامل المناسبة لزيادة مساهمة الفلاحة في الاقتصاد المحلي.

3. منهجية البحث:

لقد ارتأينا الاعتماد على المنهجين الاستقرائي والاستدلالي معا، "فلا يمكن أن يكون العلم حقيقيا إلا بالجمع بينهما عن طريق التعامل مع المادة العلمية من خلال منظور استقرائي – استنباطي لتحقيق التكامل المنهجي، وهذا يفرض علينا القيام بمجموعة من الخطوات، كالاعتماد على العمل البيبليوغرافي والميداني والكارطوغرافي.

4.أهمية الموقع الجغرافي

يقع إقليم وزان بالجزء الشمالي الغربي من البلاد بمحاذاة الشريط الجنوبي لجبال الريف، يمتد على مساحة 2099.28 كلم^2، وهو بذلك يحتل المرتبة الرابعة في الجهة من حيث مساحتها التي تصل إلى 12460 كلم^2، أي 15% من مساحة الجهة، بعد إقليم شفشاون بـ 3339 كلم^2، وإقليم العرائش بـ 2683 كلم^2، وإقليم تطوان بـ 2541 كلم^2، ثم عمالة طنجة-أصيلة بـ 952 كلم^2، وإقليم الفحص-أنجرة بـ 733 كلم^2، ثم عمالة المضيق-الفنيدق بـ 213 كلم مربع (المندوبية السامية للتخطيط، 2012، ص29) وإقليم الحسيمة، ويحده شمالا إقليمي شفشاون والعرائش وغربا إقليم القنيطرة وجنوبا إقليم سيدي قاسم وشرقا إقليم تاونات.

إن مناطق مقدمة جبال الريف تنطلق غالبا من الجبال المحيطة بوزان والتي تكون غالبا على شكل رداء يحيط بالمدينة، حيث وجود قمم جبلية مرتفعة شيئا ما بالجزء الشمالي من هذه المناطق، التي تواجه مشكل التعرية وانجراف التربة، بحكم وجود العديد من المقعرات، كما هو الحال بأسجن وبوهلال (مديرية إعداد التراب الوطني، الحوار الوطني حول إعداد التراب الوطني، 2000، ص5).

وكان لهذا الموقع دورا مهما في استقرار السكان منذ القدم، وتزايد الاستثمارات العمومية، وتنوع المؤهلات الطبيعية من طبوغرافية، وتساقطات مطرية هامة، ومناخ معتدل رطب، وتربة خصبة ومتنوعة، وغطاء نباتي متنوع، ومناظر طبيعية خلابة ومتنوعة.

ثانيا: القطاع الفلاحي بمنطقة وزان

1. واقع النشاط الفلاحي

1.1. محدودية الأراضي الصالحة للزراعة: تعد الفلاحة أقدم نشاط بشري وأكثره انتشارا وتأثيرا على سطح الأرض، وتعتبر الفلاحة جزء لا يتجزأ من الاقتصاد الوطني، لهذا يركز المغرب على الفلاحة في إطار سياسته التنموية الشاملة. تعتبر الفلاحة النشاط الاقتصادي المسيطر داخل إقليم وزان، خاصة الفلاحة المعاشية الموجهة للاستهلاك الذاتي، إذ جل السكان يمارسون الأنشطة الزراعية وتربية الماشية، إلا أنه في السنوات الأخيرة ظهرت وانتعشت الأنشطة التي تنتمي إلى القطاع الثالث، وبالتالي عرفت الوضعية الاقتصادية تحولات هامة.

كما هو معلوم، أصبح بعض سكان المجال المدروس يتخلون عن النشاط الفلاحي، بفعل ارتفاع تكاليف الإنتاج وتراجع مردوديته، بفعل عدة عوامل من قبيل التغيرات المناخية، والتدهور المستمر الذي تعاني منه التربة، متجهين صوب أنشطة اقتصادية أخرى أو شد الرحال نحو المراكز الترابية أو صوب مدينة وزان، ثم باقي مدن المملكة، خاصة مدينة طنجة. وفي هذا الجانب، سنحاول إبراز معالم التحولات التي شهدتها بنية الاقتصاد القروي، كمظهر من مظاهر

التحولات التي يعرفها إقليم وزان على مختلف مجالات الحياة؛ فالنشاط الفلاحي في المناطق الجبلية يختلف عما هو عليه في المناطق المنبسطة، حيث يتأثر بالمناخ والتربة، فعلى النشاط الفلاحي التكيف مع التضاريس، والتي هي من أبرز العوامل الطبيعية المسؤولة عن نوع المنظر الزراعي.

تنتشر الفلاحة في المناطق الجبلية بقهور الأودية أو بالمدرجات المبنية على طول السفوح، ويختلف المنظر الزراعي بارتفاع الجبال، وعليه تعد تلال مقدمة جبال الريف نموذجا للحياة الفلاحية على الصعيد الوطني، إذ عرفت استقرارا بشريا منذ القديم، فتكون بها نشاط زراعي يتماشى والأشجار الغابوية الكثيفة وقلة الأراضي الصالحة للفلاحة، نتيجة شدة انحدار السفوح، وقلة خصوبة التربة، وانتشار نشاط التعرية، لكنهم وبحكم طبيعة نمط عيشهم فقد استغلوا جميع الإمكانيات المتاحة، الشيء الذي يفسر مدى الكثافة السكانية العالية بهذه الرقعة من المغرب، وتعد الفلاحة العمود الفقري للاقتصاد المحلي مستفيدة في ذلك من عدة مؤهلات:

-أهمية التساقطات المطرية : 650 ملم.

-أهمية الموارد المائية : سد الوحدة و سد وادي المخازن.

-ظروف مناخية ملائمة لأنشطة فلاحية متنوعة.

-غطاء رعوي غابوي ملائم لتنمية قطاع الماعز.

-تواجد مساحة صالحة للزراعة : 144830 هكتار (69 %من المساحة الإجمالية).

-إمكانية توسيع المساحات المسقية.

-أهمية المنتجات المحلية (زيت الزيتون و التين).

-ساكنة مستعدة للمساهمة في البرامج التنموية.

-وفرة اليد العاملة النسائية.

-تنوع بيولوجي هام(أكثر من 200 صنف نباتي).

-أعداد مهمة و أصناف أصيلة من رؤوس المواشي.

-قطاع تربية النحل يتجه نحو التحديث.

-تواجد تنظيمات مهنية ناشئة مهمة تنشط بالعالم القروي.

-القرب من أسواق استهلاكية مهمة (طنجة، تطوان، الرباط، فاس...).

إذن، يتميز المجال المدروس بتضرسه وزخاته المطرية العنيفة والمتذبذبة، مما يساعد على نشاط عوامل التعرية، إضافة إلى سوء تدبير الموارد المائية التي تعاني أصلا من الندرة، لذا تعطى الأولوية لتزويد ساكنة المجال المدروس بالماء الشروب على حساب تطوير الفلاحة المسقية، مما يفسر محدودية الأراضي الصالحة للزراعة، ويعتبر تعدد الأنشطة الفلاحية ظاهرة قديمة، باعتبار طبيعة النشاط الفلاحي ذاته والذي يشمل الزراعة، والرعي، والصيد، وصيانة الأدوات الفلاحية، وتسويق المنتوج الفلاحي أو تحويله، وخزن المحاصيل وإبرام التعاقدات والري وحفر الآبار وصيانة السواقي والمسالك الترابية وغيرها من العمليات(لحسن جنان، 2010، ص23).

جدول رقم 1 : توزيع استغلال التربة بمنطقة وزان بالهكتار سنة 2014

استغلال التربة		المساحة بالهكتار	النسبة المئوية
المساحة الصالحة للزراعة	بورية	141830	67,48
	مسقية	3236	1,53
الغابة		21600	10,27
الأراضي الرعوية و الغير الصالحة للزراعة		43500	20,69
المجموع		210166	100

المصدر: المونوغرافية الفلاحية لإقليم وزان ماي، 2014.

إن استغلال التربة داخل المجال المدروس يتميز بتنوعه وتباينه، حيث لا تتعدى المساحة الصالحة للزراعة 144830 هكتار من مجموع مساحة الإقليم البالغة 2099.28 كلم مربع، حيث تعرف تنوعا في استخدام التربة، إذ نجد المساحة الغابوية 21600 هكتار، فيما تعد الزراعة البورية 141830 هكتار، في حين لا تمثل مساحة الأراضي المسقية سوى 3236 هكتار والتي تتركز قرب الأودية، أما الأراضي الرعوية وغير الصالحة للزراعة تمثل 43500 هكتار.

إذن، بالرغم من كون النشاط الفلاحي يعتبر المصدر الرئيسي للساكنة المجال المدروس، فإن مردوديته تبقى ضعيفة وتتميز بالتذبذب لارتباطه الشديد بالتقلبات المناخية، وكثيرا ما يتم استغلال المحصول الفلاحي ذاتيا، باستثناء بعض الاستغلاليات المتوسطة والكبيرة وبعض المشارات التي تزاول البقوليات والخضروات، وتعمل على تسويق منتوجاتها داخل الإقليم، لكن مع نهاية سنة 2015 وتأخر موسم الأمطار بدأت ساكنة المجال المدروس تتخوف من تكرار مشاهد سنة 1994، حيث كان سكان بعض المناطق كساكنة منطقة أولاد إبدر بجماعة ونانة مجبرين على قطع مسافة كبيرة لجلب الماء من مناطق أخرى كانت تابعة إلى إقليم شفشاون، وصاحب ذلك انهيار أسعار المواشي بأسواق المجال المدروس.

2.1.هيمنة الملكية الخاصة على البنية العقارية للأراضي: شهدت الوضعية القانونية للأراضي بالمجال المدروس تطورات مهمة منذ الاستعمار، نتج عنها هيمنة الملكية الخاصة، وبالتالي جل الفلاحين يشتغلون في أراضهم، متمتعين بحق الاستغلال ناقلين الملكية الخاصة بالتوريث عن بعضهم البعض، وتنتج الملكية الخاصة إما عن طريق تقسيم الأراضي الجماعية أو إحياء الأرض بصفة انفرادية، وتتميز بمشاراتها الصغيرة نظرا لانتقالها بالتوريث، الأمر الذي يؤدي إلى تجزئتها مابين الورثة.

تشكل الملكية الخاصة أو الفردية العمود الفقري لنظام العقاري بإقليم وزان، فهي تستحوذ على 94,96% أي 109 766 هكتار من مجموع الأراضي الزراعية، وهذا يعود إلى كون بعض الأسر تلجأ إلى اجتثاث الغابات التي تراجعت مساحاتها، بعد الملك الخاص نجد أراضي الجموع

بـ 2999 هكتار، تليها أراضي الحبوس بـ 2099 هكتار، ثم أملاك الدولة بـ 729 هكتار، مع غياب أراضي الكيش بالمجال المدروس.

كما هو معلوم نسجل الهيمنة الكبيرة للملك الخاص على البنية العقارية، بينما نلاحظ الفرق الكبير بينها وبين باقي الأراضي، وذلك بفعل التطور الذي يعرفه المجتمع والتحولات المميزة له، مع تراجع أراضي الحبوس التابعة إلى وزارة الأوقاف والشؤون الإسلامية، ثم الأراضي ذات الملكية الجماعية ذات المنفعة الجماعية، وكذلك أراضي الدولة.

إن الهيمنة الكبيرة للأراضي الملك الخاص وما يصاحبها من تجزيء عن طريق الإرث ما بين الورثة، فتتحول إلى مشارات صغيرة ومشتتة تشتيتا، مما ينعكس سلبا على المجال الفلاحي، خاصة بفعل الخلافات العائلية وانتقال العديد من الملاكين إلى المدن، وبالتالي تجميد استغلال استغلالياتهم أحيانا ووفاتهم أحيانا أخرى، ليجد أبناءهم صعوبة في تدبيرها...، أما وضعية أراضي الحبوس والجموع فوضعيتها تتميز بالجمود والعقم، بفعل عدم قدرة الفلاح الذي يستغلها من القيام بعمليات استثمارية كبرى فوقها من قبيل حفر الآبار وإصلاح أراضيها...، بفعل معرفته المسبق بعدم امتلاك ملكية تلك الأراضي.

إذن، هذه الوضعية العقارية لا تمكن من الاستغلال الجيد للأراضي الزراعية، وهو ما يتطلب تدخلا من السلطات المختصة بغية تطوير القطاع الفلاحي بإقليم وزان، خاصة فيما يتعلق بالملكية العقارية تماشيا مع **مخطط المغرب الأخضر** الهادف إلى ضم الأراضي بشتى أنواعها.

أما على صعيد توزيع الأنظمة العقارية بجماعات إقليم وزان، نسجل وجود الملكية الخاصة في المقدمة، إلا أنها تبقى غير قادرة على إعطاء دفعة قوية للاقتصاد المحلي بسبب صغر حجمها وطبيعة السطح، مما يعرقل مسار المكننة داخل المجال المدروس، ناهيك عن غياب روح التعاون ما بين الفلاحين.

إن توزيع الملكية الخاصة داخل إقليم وزان يتميز بالتباين الجغرافي، ففي مقدمة هذه الجماعات نجد الجماعة الترابية زومي بـ 17279 هكتار وفي الأخير نجد بلدية وزان بـ 349 هكتار، أما أراضي الجموع فهي تعرف تباينا داخل الجماعات الترابية بالإقليم، ففي المقدمة نجد الجماعة الترابية لمصمودة بـ 1581 هكتار ثم الجماعة الترابية لإمزفرون بـ 646 هكتار و أسجن بـ 439 هكتار، في حين لا تتجاوز مساحة أراضي الجموع هكتار واحد بتروال ولمجاعرة وونانة وقلعة بوقرة، نفس الشيء ينطبق على أراضي الحبوس وأملاك الدولة؛ وهذا ما أكدته استمارة العمل الميداني في سنة 2017، فالذين يستغلون أرضا فلاحية يمثلون 66,62 %، بينما 33,38 % فهم فلاحون بدون أرض وتبقى نسبة 70,16 % من هذه الأراضي ذات ملكية خاصة.

3.1 شدة تجزئ الاستغلاليات الزراعية: تتميز الاستغلاليات الزراعية بإقليم وزان بشدة التجزؤ الذي يطغى على وضعيتها العقارية، مما يولد لنا الملكيات المجهرية، وهو ما يعرقل عملية ضم الأراضي، الأمر الذي يحد من تطوير القطاع، الذي تهيمن عليه الملكيات ذات الحجم الصغير.

4.1 طغيان الاستغلال المباشر للأراضي الزراعية: يبقى القطاع الفلاحي بالمجال المدروس قطاعا معاشيا، وإنتاجه يظل دون مستوى تحقيق الاكتفاء الذاتي في أغلب المنتجات الفلاحية، وتتميز طرق استغلال هذا القطاع بهيمنة الاستغلال المباشر، أي الفلاح يستغل أرضه بنفسه أو

بمساعدة أفراد أسرته، سواء أثناء عملية الحرث أو الحصاد، وهؤلاء المساعدين الأسريين غالبا ما يتشكلون من الذكور مع نسب ضعيفة من الإناث، حيث تتميز الاستغلاليات بتعاون بين أفراد الأسر والعائلات فيما بينهم، لكن هذا النوع من التعاون عرف تراجعا مقارنة مع السنوات السابقة التي كانت تتميز بتعاون سكان الدواوير مع بعضهم البعض خلال موسم الحرث والحصاد ...، في إطار ما يسمى **"بالتويزا"**، لكن هذا النوع من التعاون عرف تراجعا، بفعل التغير الذي أصاب قيم التضامن والتعاون التي ميزت المجتمع القروي على مر الزمن.

ويبقى الاستغلال المباشر مهيمنا على الاستغلاليات الزراعية بما مجموعه 104841 هكتار، فيما يشمل الاستغلال غير المباشر عن طريق الكراء بـ 3732 هكتار، وعن طريق الإيجار العيني مساحة 7020 هكتار، وحتى العمل الميداني أكد لنا على هيمنة الاستغلال المباشر سواء بالاعتماد على أفراد الأسرة بنسبة 95,70% أو بالاعتماد على يد عاملة أجيرة بنسبة 1,56% أما الاستغلال غير المباشر، فنسبته ضعيفة جدا، ويبقى الإيجار العيني هو المسيطر داخل هذا النوع من الاستغلاليات بنسبة 2,74 %، بينما نسجل غياب الاستغلال غير المباشر عن طريق الكراء لأسباب مختلفة كضعف السومة الكرائية، مما يجعل العديد من الأسر تفضل الإيجار العيني.

5.1. استعمال محدود لعوامل الإنتاج: يتميز القطاع الفلاحي بالمجال المدروس بضعفه في استخدام عوامل الإنتاج، بالرغم من الطلب المتزايد على المنتجات الفلاحية، وبالرغم من نقص الموارد المائية وهو ما يفرض ضرورة تثمين وعقلنة استغلال الموارد الطبيعية، الشيء الذي يحتم استخدام المكننة التي بدونها لا يمكن الدفع بالقطاع إلى الأمام.

يتبين لنا، أن جل الفلاحين بالمجال المدروس لا يزالون يعتمدون على الآليات الفلاحية التقليدية خلال عملية الإنتاج، باستثناء استعمال الأسمدة التي تعرف حضورا كبيرا عند جل الفلاحين بنسبة 29,55% كأدنى مستوى مسجل بالجماعة الترابية امزفرون، بينما أعلى استعمال للأسمدة يصل إلى 78,83% بقلعة بوقرة، حيث زراعة القنب الهندي أو الذهب الأخضر كما يحلو للبعض أن يسميه، وهذا الاستعمال الكبير للأسمدة يعود إلى فقر التربة نتيجة الاستغلال المكثف لها، أما باقي عوامل الإنتاج الأخرى فتسجل حضورا ضعيفا عند الفلاح الوزاني. فنسبة استعمال آليات الحرث لا تتجاوز 16,59%، أما فيما يخص استعمال المبيدات قصد محاربة الأعشاب والحشرات والطفيليات الضارة التي تؤثر سلبا على المحاصيل، فنسبتها تصل إلى 36,60%، أما استعمال البذور المختارة لا تتعدى 20,62%، أما آليات الحصاد فنسبة استعمالها لا تتجاوز 15,23%، لكن استعمال وسائل الإنتاج عرف تحسن لا بأس به في السنوات الأخيرة مقارنة مع معدلات 1996، خاصة فيما يتعلق باستعمال آليات الحرث والحصاد، وتبقى باقي عوامل الإنتاج الأخرى دون المستوى خاصة استعمال البذور المختارة.

بالرغم من التطور الحاصل في مجال المكننة داخل المجال المدروس، فعملية الحرث لا زالت تتم في الغالب بواسطة البغال والأبقار والحمير أي "الزُوجة" خصوصا بالمناطق الجبلية المتضرسة ذات التضاريس الوعرة، وبالتالي ازدواجية في القطاع الفلاحي، لكن التوجه العام يتجه صوب تعميم استعمال المكننة والتقنيات العصرية، فحسب الاستمارة الميدانية سنة 2017، فمن الأدوات الفلاحة الأكثر استعمالا نجد آلة الدرس بنسبة 25,68 % ثم الفأس بنسبة 23,63%

بفعل صعوبة المجال يليه المحراث الحديدي بنسبة 20,43%، ثم الجرار بنسبة 16,27%، وبعد ذلك نجد آلة الحصاد بنسبة 10,76، بينما يحتل المحراث الخشبي المرتبة الأخيرة بعدما كان سيد الموقف بنسبة 03,23 % وهذا التباين المسجل في عوامل الإنتاج يختلف من استغلالية لأخرى.

6.1. هيمنة الحبوب على نظام الإنتاج: تعتبر زراعة الحبوب بالمجال المدروس زراعة معيشية، ولا تحقق في أغلب الأحيان الاكتفاء الذاتي للفلاح، فالزراعة بإقليم وزان بورية وبوسائل تقليدية، تعتمد أساسا على زراعة القمح بنوعيه الصلب والطري والشعير بنسب إنتاج متفاوتة، ويطغى على الإنتاج الزراعي طابع التنوع وعدم إستقرار المنتوج لارتباطه الشديد بالتغيرات المناخية، كما تبقى جل المزروعات بورية باستثناء الخضروات والبقوليات التي تزرع قرب الأودية أو بالقرب من الآبار والعيون والتي غالبا ما يتم تسويقها بأسواق المجال المدروس أو التوجه بها نحو عاصمة الإقليم.

تتميز الجهة الغربية من جبال الريف بقلة الارتفاع، حيث وجود مناخ رطب يساعد على نمو الأشجار المثمرة خاصة أشجار الزيتون، ويقوم النشاط الفلاحي كذلك على زراعة الحبوب التي تسيطر على 56400 هكتار من مجموع المساحة التي تبلغ 144600 هكتار، وذلك في ماي 2014 مقارنة مع سنة 1996، حيث كانت الحبوب تنتشر على مساحة 52910 هكتار، أي بزيادة 3490 هكتار، نظرا للأهمية التي تحتلها الحبوب خاصة القمح لدى الأسر الوزانية، أما القطاني لا تمثل سوى 2900 هكتار، وتغطي الخضروات حوالي 1400 هكتار، وبالتالي سجلت تراجعا مهما مقارنة مع سنة 1996 بعدما كانت تمتد على مساحة 8197 هكتار وهو ما يطرح عدة تساؤلات حول تراجعها، لكن يبقى الأساسي وراء هذا التراجع هو انتشار زراعة القنب الهندي.

ويعرف المجال المدروس انتعاش في زراعة التبغ التي تغطي ما يقارب 4300 هكتار من الأراضي الزراعية، وذلك سنة 2014، أما الأشجار المثمرة خاصة أشجار الزيتون والتي تلقى إقبالا من طرف الساكنة فتغطي 72800 هكتار أي أكثر من نصف مساحة الإقليم وهي في تزايد مستمر بعدما كانت تمتد على مساحة 31417 هكتار، أي بزيادة 41383 هكتار ما بين 1996 و 2014، إلى جانب الأشجار المثمرة الأخرى كالتين والبرقوق والعنب...، والتي تمتد على مساحة 2500 هكتار، وهي الأخرى في تزايد مستمر خاصة بالقرب من الأودية والعيون.

وشأنه في ذلك شأن باقي الأرياف المغربية يعتمد إقليم وزان على شقين من الزراعة خلال الموسم الفلاحي: زراعة خريفية تعرف زراعة أنواع مختلف من الحبوب خصوصا القمح الصلب، أما النوع الثاني فهو الزراعة الربيعية، تعرف زراعة القطاني وغيرها، وتجدر الإشارة إلى كون هذه الزراعات تتم في إطار التناوب الزراعي أو الدورة الزراعية، ويمارس الفلاحون بإقليم وزان والمستقرون فوق تلاله وجباله نشاطا فلاحيا ذا طابع اقتصادي معاشي محض، فهم يخصصون الجزء الأهم من محصولهم لاستهلاكهم الشخص، ولا يبيعون سوى جزء ضئيل في الأسواق، قصد الحصول على النقود لاقتناء منتوجات مصنعة، لكن الزراعة المعيشية هذه لم تعد قادرة على تلبية حاجياتهم المتنوعة، مما دفع البعض منهم إلى شد الرحال صوب مناطق أخرى

دون قطع الصلة بذويهم، بل نجدهم يبعثون بقدر من المال إلى أسرهم، بهدف مواجهة تكاليف الحياة وتحسين نمط العيش.

7.1. يد عاملة معظمها من الذكور: إن طبيعة الأعمال الفلاحية تتطلب مجهود بدني كبير، وهو ما يجعل القطاع يعتمد على العنصر الذكوري، كما أن المعتقدات الدينية والاجتماعية تمنع عمل المرأة خارج البيت، مما يجعل نسبة العاملين الذكور تفوق 95,55% من مجموع المستغلين الفلاحين في المغرب، أما نسبة الإناث لا تتجاوز 4,45% بمجموع الأرياف المغربية، شأنه في ذلك شأن باقي الأرياف المغربية حيث يبقى جل المستغلين الفلاحين في منطقة وزان من الذكور بنسبة 96,42% بزومي، بينما نسبة النساء لا تتجاوز 13,69 كأعلى نسبة بمصمودة، لكن هذا لا ينفي دور المرأة الوزانية في الأعمال المنزلية، ومساعدة الذكور في بعض الأعمال الفلاحية كجني الزيتون وجلب العشب للماشية.

2. إكراهات القطاع الفلاحي: رغم المؤهلات المتنوعة التي يتوفر عليها القطاع الفلاحي إلا أنه يعاني من مجموعة من الإكراهات، من بينها:

-منطقة جبلية ذات تضاريس وعرة.

-ضعف معدل مساحة الاستغلاليات والذي لا يتجاوز 5 هكتارات (70%)، مما يعرقل الاستثمار.

-نقص في التقنية وإتباع الفلاحين طرق تقليدية في التسيير.

-ضعف الإنتاجية وجودة المنتوجات.

-تقدم الأشجار في السن.

-هيمنة الأصناف المحلية.

-ندرة الضيعات الفلاحية المتخصصة.

-غياب وحدات التثمين ووحدات تثمين تستلزم التطوير.

-غياب منصات التسويق وولوج محدود للسوق.

-ضعف المداخيل الفلاحية.

-عزلة مناطق الإنتاج وضعف البنية التحتية.

-هشاشة أنظمة الإنتاج.

-ضعف تثمين المنتوجات الفلاحية.

ثالثا. آفاق التنمية المحلية: تعتبر منطقة وزان بساكنتها ومجالها الطبيعي ومؤهلاتها التراثية، من أهم ركائز التنمية بالريف الشمالي الغربي، فهي تتوفر على مميزات تاريخية وبيئية وثقافية متعددة، تجعل منها قطبا مهما للتنمية بالمناطق الجبلية، فهي تضم 16 جماعة ترابية قروية وجماعة حضرية واحدة ولها عدة منافذ طرقية، كالطريق الجهوية رقم 408 التي تخترق وسط إقليم وزان على طول 78,181 كلم، كما يحيط بالإقليم مجموعة من الأقاليم كإقليم شفشاون وتاونات والعرائش وسيدي قاسم، وبالتالي إمكانية عقد اتفاقيات شراكة معها، بالإضافة إلى مجموعة من المؤهلات، كالتعمير البشري القديم وتراث ثقافي متنوع ووجود نظام إنتاج تقليدي يعتمد على فلاحة معاشية وغراسة الأشجار المثمرة، بالإضافة إلى أهمية الصناعة التقليدية، ناهيك عن الإشعاع الروحي (الزاوية الوزانية).

إن هذه المؤهلات التي يتميز بها إقليم وزان يمكن أن تشكل قاطرة التنمية، إن تم استغلالها بشكل جيد في إطار مقاربة نسقية تشاركية، بالرغم من المشاكل التي تواجهها والتي تحد من مستوى التنمية بالإقليم سواء تعلق الأمر بالإكراهات الطبيعية، كصعوبة التضاريس، وشدة تضرسها، واستنزاف الغطاء النباتي، وضعف نفاذية التربة، وعدم انتظام التساقطات المطرية وتباينها من فصل لآخر، مع انتشار الجفاف، ثم الإكراهات البشرية، كتزايد السكان بوثيرة غير متوازية مع تجدد الموارد الطبيعية وارتفاع معدل الفقر ونسبة الخصوبة ونسبة الأمية وانتشار البطالة، كل هذه العوامل تدفع بالسكان إلى البحث عن مصادر دخل غير فلاحية، كالتجارة التي تعرف تطورا مستمرا، كما يلجأ بعض أفراد المجتمع إلى الهجرة نحو المدن المجاورة خاصة مدينة طنجة.

إن تنمية المجال المدروس يفرض ضرورة تثمين المؤهلات المحلية، مع استغلالها بشكل عقلاني، ولتحقيق ذلك يتضح لنا أن الأولوية يجب أن تمنح لمجموعة من القطاعات المهمة والأساسية في إطار تنمية قائمة على السياحة الترابية، واستغلال المؤهلات الغابوية وحمايتها من التحديات والمشاكل التي تواجهها، وتنظيم القطاع الفلاحي، وتطوير الخدمات الصحية، مع تعميم التعليم والتأطير، وتقوية دور الجمعيات والتعاونيات، وتأهيل الصناعة التقليدية، ورد الاعتبار للموروث للثقافي.

خاتمة:

لقد تبين بشكل واضح، أن النشاط الفلاحي بإقليم وزان يتميز باختلال كبير، ومن المؤكد أنه إذا استمر تدبير القطاع الفلاحي على نفس النمط، فإن مشاكله ستزداد استفحالا، من قبيل ملكيات الأراضي المزروعة التي هي في الأصل صغيرة وسوف يقع تقزيمها من جديد عن طريق الإرث، حيث يتم استغلال تلك الملكيات في عملية الحرث والحصاد بواسطة الدواب، وليس عن طريق المكننة، بحكم طبيعة تضارس المجال المدروس، ينضاف إليها انعدام الخبرات الفلاحية لدى الفلاحين، وغياب مركز فلاحي يتوفر على تقنيين مختصين، تناط لهم مهمة الإرشاد والتحسيس والمواكبة، الشيء الذي يحتم القيام بعدة مجهودات، قصد التغلب على التحولات السلبية التي يعرفها القطاع، وفي مقدمتها مساعدة الفلاحين على خلق تعاونيات فلاحية، وتسهيل عملية ضم الأراضي، وتوفير الأسمدة والبذور المختارة بأثمنة مناسبة، وإحداث مراكز فلاحية بالجماعات التي لا تتوفر عليها وتزويدها بالمختصين في القطاع، واستغلال جزء من مياه سد الوحدة في تطوير وتوسيع الدوائر السقوية، ثم تزويد الفلاحين بالقروض ذات فوائد رمزية.

قائمة المراجع:

1. باران، ولاكوست وايف(1981)، الاقتصاد السياسي للتخلف وأسباب التخلف الأساسية، دار الطليعة للطباعة والنشر، بيروت.
2. لحسن جنان(2010)، قراءة في الإشكاليات وفي المناهج، في موضوع البحث الجغرافي بالمغرب، مجلة دفاتر جغرافية، ع7، منشورات كلية الآداب والعلوم الإنسانية ظهر المهراز –فاس.
3. المندوبية السامية للتخطيط(2012)، النشرة الإحصائية الجهوية، طنجة، المغرب.
4. وزارة إعداد التراب الوطني والبيئة والتعمير(2000)، خلاصات تركيبية للمنتديات الجهوية حول الحوار الوطني لإعداد التراب والإسكان، إعداد التراب الوطني والتعمير، الرباط، المغرب.